



الشاهد النحوي في معلقة امرئ القيس

The grammatical witness in the hanging of Imru' al-Qays

1- د. آدم عبد الشافع سليمان بخت

الأستاذ المشارك – رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب - جامعة جوبا

adamabdelshafi@gmail.com

2- د. جمال الدين إبراهيم عبد الرحمن أحمد

الأستاذ المشارك في النحو والصرف – رئيس قسم اللغة العربية بكلية التربية - جامعة نيالا – ومتعاقد مع جامعة جوبا ، كلية التربية قسم اللغة العربية

jamaleldin55@gmail.com

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى عرض الأبيات الشعرية التي وردت فيها الشواهد النحوية في معلقة امرئ القيس، وجمع حقائق حولها، وتتبع آراء علماء العربية بهدف دراستها، ومناقشتها، وتحليلها، وتوثيقها. وتعزيز فهم النحو العربي في الشعر، وإظهار أهمية الشاهد الشعري في القاعدة النحوية.

وشملت الدراسة أنواع الشواهد النحوية: شواهد القرآن الكريم، والشعر العربي، والحديث النبوي الشريف، وآراء النحاة واللغويين والمدارس النحوية حول الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكذلك الحديث النبوي الشريف. ومن أهم النتائج الاختلاف والتعدد في رواية البيت الواحد. والشواهد النحوية في معلقة امرئ القيس بلغت أربعة وأربعين شاهداً.

وهذه النسبة تعتبر عالية جداً بمقارنة مع عدد أبيات المعلقة اثنان وثمانون بيتاً؛ وهذا يدل على عناية النحاة بالشعر الجاهلي عامة وشعر امرئ القيس بخاصة؛ لأنه يمثل قمة ما وصلت إليه العرب من قوة الأسلوب وروعة التعبير والفصاحة والبيان.

ويوصي الباحث الباحثين والدارسين بدراسة شواهد الحديث النبوي النحوية في أمّات الكتب العربية، ومساعدة طلاب اللغة العربية في جامعات جنوب السودان.

Abstract:

This study aided to present the poetry verses that has contained syntactic grass wards in the pendulation of Amri Al-kaies and have collected truth datas about it ,following the views of the Arabic language scientists aiming to study, discuss, analysis and its documentation to enhance Arabic syntax in poetry and Shaw the importance of poetry grass wards in syntactic rules.

The study generalizes, grammatical grass wards: Holy Quran grass wards, Arabic poetry and prophetic speech (Hadeith) and the views of the syntacticians and linguists and the

grammatical schools that based on Holy Quran grass wards and its reciting and also the honored prophetic (Hadeith) soeech.

The most important results of the many contradictions in the verse novel – grammatical grass wards in the pendulation of Amri kaies reached forty three grass wards.

This percentage is considered very high compared to the number of the verses of the pendulation which is eighty two verses, and that is to say the syntacticians were caring with Old poetry (Aljahili) in general and Amri kaies poetry in particular, because it represent the apex that Arabs reached to, so as the strong methodology and interesting expression, fluency and detailed statement.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، قال تعالى: ((الرَّحْمَنُ * عَلَّمَ الْقُرْآنَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ * عَلَّمَهُ الْبَيَانَ)). الرحمن: 1-4.

موضوع البحث بعنوان: ((الشاهد النحوي في معلقة امرئ القيس)). يتناول الموضوع المستخلص البحث، والمقدمة و أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة فيه، وأسئلته ومنهجه، ومصادره ومراجعته والتمهيد وخمسة مباحث

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- 1- أهمية هذه الدراسة تنبع من أهمية موضوعها؛ لأنّ هذا البحث يتعلّق بالشواهد النحوية في الشعر العربي، وهي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله.
- 2- عدم وجود دراسات كافية في موضوع الدراسة.

3- هذا الموضوع (الشاهد النحوي في معلّقة امرئ القيس) في حدود اطلاع الباحثان لم يدرس دراسة مستقلة بالرغم من أهميته في ميدان الشعر والنحو واللغة عموماً.

أسباب اختياره:

هناك أسباب كثيرة دفعت الباحثان إلى اختيار هذا الموضوع، هي :

- 1- أهمية دراسة الشواهد الشعرية باعتبارها مصدرًا من مصادر اللغة العربية وميدان للقواعد النحوية والصرفية واللغوية.
- 2- يساهم البحث في ربط دراسة القواعد النحوية بالشعر العربي مما يجعل اللغة العربية وحدة متكاملة رغم تعدد فروعها .
- 3- حاجة المكتبة العربية إلى المزيد من البحوث في هذا الميدان.
- 4 - يحث المهتمين باللغة العربية على عدم الاهتمام بفرع من فروعها وإهمال الفروع الأخرى ، لأن ذلك ينعكس على عدم فهمها والتمكن فيها .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الآتي : -

- 1- إن يتعرف القراء على آراء نحائنا الأجلاء السّابقين واختلاف مذاهبهم مع بيان الرأي الراجح مصحوباً بتحليل الشواهد الشعرية.
- 2- إن يتمكن القراء من إيجاد شواهد نحوية في معلّقة امرئ القيس في مكان واحد، ثم مناقشة تلك الشواهد ودراستها وتحليلها في محاولة لكشف الجديد في هذا الموضوع.
- 3- إن يتعرف القراء على بعض أسرار اللغة العربية من خلال دراسة الشواهد النحوية في معلّقة امرئ القيس.

4 - إن ينتبه القراء إلى ضرورة فهم كل فروع اللغة العربية وذلك الأن عملية التخصص في فرع من فروع العربية وإهمال بقية الفروع الأخرى ينعكس على عدم فهمها وعدم فهم الكتاب والسنة وكل النصوص العربية بطريقة صحيحة ودقيقة .

حدود البحث:

الحدود المكانية للبحث: هو موطن الشعر الجاهلي (شبه الجزيرة العربية).

الحدود الزمانية: الفترة الزمنية من العصر الجاهلي التي عاش فيها امرؤ القيس.

الدراسات السابقة في الموضوع:

اطّلع الباحثان على جزء كبير من قوائم البحوث في الجامعات السودانية، وقوائم دور النشر العربية، لم يجد الباحثان دراسة بعنوان: ((الشاهد النحوي في معلقة امرئ القيس))، ولكن بعض العلماء والباحثين تطرقوا لهذا الجانب في إطار الشواهد الشاملة، على النحو التالي:

1- شيخ المحققين الأستاذ/ عبدالسلام محمد هارون (1909-1988م)، وهو نحوي ومحقق مصري، أستاذ سابق بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية، حيث وضع (معجم شواهد العربية)، جمع فيه بين شواهد النحو وشواهد العروض وشواهد البلاغة، وخصائص العربية وأسرارها لكنّه لم يذكر من الشواهد إلا قوافيها، وأثبت أمام كل شاهد مصادره.

2- محمد محمد حسن شُرَّاب، وضع كتابًا جمع فيه الشواهد الشعرية، وسماه: (شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوي)، ورَتَّبها على حروف المعجم، فبلغت أربعة آلاف شاهد، من الهمزة إلى الياء. جمعها من أمّات كتب النحو مبتدئًا بكتاب سيبويه (180هـ)، ومنتهيًا بكتاب (جامع الدروس العربية) للشيخ الغلابيني (1364هـ).

3- وضع د/ إميل بديع يعقوب معجماً سماه (المعجم المفصّل في شواهد النحو الشعرية)، وأيضاً رتّب الشواهد الشعرية على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء. ويمتاز معجمه بتوضيح موضع الشاهد، ومصادره، وموضعه في الديوان .

4 - د/ حنا جميل حدّاد (1984م) من الأردن، حيث صنع (معجم شواهد النحو العربية)، وأثبت الشواهد كاملةً، ونكر لكل شاهد مصادره. وقد أمتاز عمله: بالضبط وعزو إلى قائله، وبيان مصدره، وبيان المعنى الإجمالي للبيت والشاهد من البيت، والإعراب، وبسط الخلاف النحوي.

وهناك مؤلفات أخرى في هذا المجال، مثل : خزانة الأدب وهو موسوعة لغوية أدبية لعبدالقادر البغدادي المتوفى سنة (1093هـ).

ولكن هذه الدراسة تناولت فقط الشواهد النحوي في معلقة امرئ القيس بتحليل الدقيق والعميق مع بيان اختلاف النحاة في بعض الشواهد النحوية مع ترجيح الآراء الأكثر وضوحاً وصواباً مصحوبة بالأدلة والبراهين اللغوية .

أسئلة البحث:

بعد اطلع الباحثان على جوانب هذا الموضوع في المصادر والمراجع والبحوث المتعددة افترضا التساؤلات

الآتية :

- 1- ما أنواع الشواهد النحوية؟ وهل هناك خلاف في الإستشهاد بآيات القرآن الكريم وقراءته والحديث النبوي ؟
- 2- هل وردت شواهد نحوية في كل أقسام الكلمة، (اسم، وفعل، وحرف) في معلقة امرئ القيس ؟
- 3- هل هناك شواهد اسمية في جميع أنواع إعراب الاسم، الرفع، والنصب، والجرّ؟
- 4 - كم بيتاً وردت فيه هذه الشواهد؟
- 5- ما هي قيمة هذه الشواهد في ميدان الدرس النحوي؟

6 - هل في معلقة امرئ القيس اختلاف رواية في بعض الأبيات الشعرية ؟

منهج البحث:

أتبع الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التكاملي لأنه هو الأنسب نظر الباحثان في سرد أنواع الشواهد النحوية، وعرض أبيات الشعر التي وردت فيها الشواهد النحوية في معلقة امرئ القيس، وجمع الحقائق عنها، وتتبع آراء علماء العربية حول هذا الموضوع بهدف مناقشتها وتحليلها، وذلك في حال تعدد الآراء والروايات وذكر أقوال العلماء والشواهد من الشعر العربي والقرآن الكريم إن وجدت، وذلك لدعم آراء الباحثين و ترجيح بعض آراء النحاه على البعض الآخر منهم .

خطة البحث:

أما خطة البحث فاقترضت طبيعة الموضوع أن تكون من المستخلص والتمهيد والمقدمة وخمسة مباحث والخاتمة.

مصادر البحث ومراجعته:

أما أهم المصادر والمراجع التي فقد اعتمد الباحثان في كثيرة ومتعددة ومتنوعة . منها كتاب الله العزيز ، وهمع الهوامع للسيوطي، ومعاني القرآن للقرآء، وكتاب سيبويه، ومغني اللبيب لابن هشام، وكتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري، والدرر للشنقيطي، ووصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي . وفي إطار ربط القديم بالحديث؛ رجع الباحثان إلى الكتب الحديثة، مثل: شروح ألفية ابن مالك، وديوان امرئ القيس ومعلقته، وشرح المعلقات السبع والعشر، وغيرها.

المبحث الأول: أنواع الشواهد النحوية:

يعتبر النحو أساس اللغة العربية ، لأنه عماد ضبطها، كما تمتاز كتب النحو بالشواهد القرآنية والشعرية، وبشواهد الأحاديث النبوية الشريفة، وبأقوال العرب. إلا أنَّ الشواهد الشعرية اشتهرت أكثر من غيرها بسبب كثرتها، وقيمتها الفنية، والبيانية، ولا يخلو كتابٌ نحويٌّ من شواهد شعرية، لا سيما الكتب التي تمثل آراء المدارس الفكرية القديمة كمدرستي الكوفة والبصرة وغيرهما.

وتشكل شواهد الشعر النحوية قسماً كبيراً من تراثنا اللغوي بصفة عامة ، فعلى أساسها صيغت قواعد النحو العربي، والبلاغة، وعلوم اللغة عموماً.

والشواهد النحوية هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي وأصوله، ويستوي فيها الشاذ والقليل والكثير، وذلك تبعاً لأوجه الخلاف في مسائل النحو وقضاياها بين المدارس المختلفة.

والشاهد النحوي هو الخبر القاطع الموثق، يستعمله اللغوي، أو المفسر مرويّاً عن الناطق باللغة العربية .

وإنَّ الشاهد النحوي الذي مازال معتمداً في معظم الدراسات، والمناهج ينتمي في معظمه إلى العصور التي

يحتج بكلام العرب فيها، والتي حدّدها كثير من القدماء، وبخاصة البصريين منهم حتّى نهاية القرن الثاني الهجري

بالنسبة للحضر، وإلى نهاية القرن الرابع بالنسبة للبدو. واعتمد ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة. وهذه الشواهد النحوية ثلاثة أنواع:

أوّلاً - شواهد القرآن الكريم:

يعتبر القرآن الكريم أفصح الكلام العربي وأبينّه على الإطلاق، وهو بذلك يعدُّ في مقدمة أنواع

الشواهد النحوية واللغة العربية في مجال الدرس النحوي واللغوي والبلاغي على أساس أنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

اختلف النحاة في موضوع الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، وقراءاته، فالكوفيون مثلاً يعتمدونه بشكل مطلق،

ويقدمونه على غيره من كلام العرب شعره ونثره في الجاهلية والإسلام، يقول الفراء: ((إتباع المصحف إذا وجدت له

وجهًا من كلام العرب وقراءة الفراء أحبّ إلى من خلافه))، (معاني القرآن: 14/1)، ويقول أيضاً: ((إنّ لغة القرآن

الكريم أفصح أساليب العربية على الإطلاق، وإنّ الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر))، (الموضع السابق).

أما البصريون الذين ولدت وتقررت في موطنهم الدراسات اللغوية عموماً ، فإنهم يتحفظون قليلاً في الأخذ بالقرآن الكريم، وبخاصة في الاعتماد على القراءات التي طعنوا في بعضها وأخضعوها لقواعد أقيستهم، فما وافق ذلك اعتمده، وأخذوا به وما خالفه ، رفضوه، واعتبروا شاذاً لا يقاس عليه. ويأخذ على البصريين أنهم في بعض استشاداتهم قد أخذوا بالأشعار المجهولة وقدموها على القراءات المشهورة، من ذلك أن المبرّد ردّد على قراءة حمزة في قوله تعالى: ((...وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا))، (النساء:1)، حيث عطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض الذي هو الباء، فقال: ((لا تحل القراءة بها))، (شرح المفصل: 78/3). وقد قرأ بها ابن مسعود وابن عباس وقتادة. وهذا لا يعني أن المبرّد لم يستشهد بالقرآن كله، فقد وردت له شواهد كثيرة من القرآن الكريم في كتبه،

ثانياً - الحديث النبوي الشريف:

اختلف أهل اللغة والنحو حول الشاهد من الحديث النبوي، بين محيز ومنكر، فمن المجيزين جمهرة من الكوفيين والبصريين منهم : أبو عمرو بن العلاء، والخليل، وسيبويه، والفرّاء، والمبرّد، الرّجّاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والزّمخشري، وأبو البركات الأنباري وكثير من أهل المذهب المغربيّ الأندلسيّ كابن خروف وابن مالك وغيرهما. ومن المنكرين كأبي الحسن بن الضائع الأشبيليّ وأبي حيّان الأندلسيّ، وكذلك السيوطي. وهم يرون أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، وأنّ كثير من رواة الحديث غير عرب ؛ فوقع اللحن في نقلهم. ونلاحظ في موضوع الاستشهاد بالحديث إنّ المنكرين لاعتماده يتحججون بأنّ بعض الحديث رويت بالمعنى، ويقول أبو حيّان: ((إنّما نكر العلماء ذلك لعدم وثوقهم بأنّ ذلك لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم)، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية. (خزانة الأدب: 5/1)). وإنّ الحديث النبوي الشريف تم تدوين معظمه قبل نهاية عصر الاحتجاج كما هو معروف. ثم إنهم قد احتجوا بأنّ معظم رواة الحديث من الأعاجم، وكذلك معظم علماء اللغة والنحو أعاجم، أمثال: سيبويه، والكسائيّ الفرّاء، وغيرهم، بالرغم من ذلك فإنّ كثيراً من علماء اللغة والنحو قد استشهدوا بالحديث، من بينهم سيبويه والمبرّد وابن الأنباري.

وهناك طرف وسط متحفظ (مذهب المتوسطيين)، اتخذ أصحاب هذا المذهب موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوزين، يجيزون من الحديث ما صحَّ لفظه كما فعل أبو إسحاق الشاطبيّ وبعض البصريين والكوفيين.

ثالثاً - الشعر:

تعتبر الشواهد الشعرية أكثر عدداً من غيرها، وهي تمثل الركيزة الأساسية، والأساس الأصيل الذي نشأ عليه النحو العربي، واعتمدت عليه دعائم البحث اللغوي، وبناء قواعد العربية. فالشواهد المسموعة عن العرب الخُصّ الموثوق بفصاحتهم، وسلامة سليقتهم، وصفاء لغتهم، ونقاء لسانهم . لهذا فقد تنافس النحويون في معرفتها، وحفظها واستخراجها من فصيح كلام العرب.

والشعر له منزلته الرفيعة عند العرب، ومكانته السامية عندهم؛ ففيه يتغنون بمكارم الأخلاق، وطيب الأعراف، ويذكرون أيامهم الصالحة، وأوطانهم النازحة، وفرسانهم الأماجد، وديوانهم، وخزانة حكمتهم ومستنبت آدابهم، ومستودع علومهم ، وسجل تاريخهم وأنسابهم وأحسابهم ووقائعهم، ومعالم بيئتهم، ومخلّد أمجادهم ومفاخرهم، وبه عرفت المآثر، وتعلمت اللغة، (كتاب الصناعتين:104).

والأشعار التي يحتج بها هي التي قيلت في عصري الجاهلي والإسلامي، فالأولى معتمدة ومقدمة غير محدودة بزمن، أما الثانية فقد اختلفوا في حدّها الزمني تبعاً لاختلاف المكان. فقد اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً مفاده أنّ العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري¹، بتصريف من الموقعين

المبحث - الثاني: الشواهد الاسمية: امرؤ القيس:

هو امرؤ القيس بن حُجر بن الحارث بن عمرو، وهو على رأس الطبقة الأولى من شعراء العصر الجاهلي، ولد سنة 496م، وتوفى سنة 544م . ومعلّته على حرف اللام، وعدد أبياتها اثنان وثمانون بيتاً، وأولها (شرح المعلقات السبع:29):

¹ (ar...spip<https:// www.oudnad.net)

(. journals.ekb.eg article-27...<https://journals.ekb.eg)

فَقَا نَبِكَ مِنْ بَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * * بِسْفَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ
قال امرؤ القيس (ديوانه: 8):

فَتُوَضِّحَ فَاَلْمِغْرَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا * * لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ

والشاهد فيه اعتبار معنى ((ما)) فإنَّ لفظها مفرد مذكر، ومعناها، هنا، مؤنث؛ لأنها واقعة على ((الجنوب)) و((الشمال))؛ فلذلك قال: نسجتها، ولو اعتبر لفظها لقال: نسجها. وشبه فعل الريحين المتقابلين بالنسج، (المغني: 318)، و(المعجم المفصل: 755/2).
وقوله ((ديوانه: 9)):

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا * * لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ

الشاهد فيه قوله: ((كأنني غداة البين يومَ تحمَّلوا))، حيث جاء قوله: ((يوم)) بدل كل من بعض من قوله: ((غداة)).
وقيل: إنَّ البيت يؤوَّل على حذف مضاف، أي: غداة يومَ تحمَّلوا، فغداة بعض لليوم وهو كل لها. وناقف الحنظل الذي ينقعه ليستخرج حبه وهو تدمع عيناه لحرارة الحنظل، شبه به في جري الدموع. (المعجم المفصل: 781/2).
وقال ((ديوانه: 9)):

كَذَابِكَ مِنْ أُمَّ الْحَوِيرِثِ قَبْلَهَا * * وَجَارَتَهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَا سَلِ

والشاهد فيه أنَّ ((الدأب)) يُعَبَّرُ به عن كل حدث لازم، كالحسن والجمال، أو غير لازم، كالضرب والقتل؛ لهذا يتعلق به الجارَّ والمجرور، والظرف والحال. (المنصف: 150/1).
الدأب: للعادة، وروي: كدينك.

في الظرف، قال امرؤ القيس (ديوانه: 10):

أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ * * وَلَا سَيِّمًا يَوْمٍ بِدَارَةِ جُلْجُلِ

والشاهد فيه قوله: ((يوم))، حيث يجوز فيه الرفع والنصب والجر: الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والنصب على التمييز، والجر على الإضافة. واستعملت ((ما)) مع ((السين)) في ((لا سيما))، نحو: جاء القوم لا سيما زيدٍ بجر زيد بإضافة السين إلى زيد، و((ما)) زائدة، وهو رأي الخليل بن أحمد وأخذ به ابن السراج وأبو بكر ابن الأنباري،

(الأصول: 374/1). وقوله: أَلَا رَبُّ يَوْمَ لِكَ مَنْهِنِ إِخ. وروي: أَلَا رَبُّ يَوْمٍ صَالِحٍ لِكَ مِنْهُمَا، وَالضَّمِيرُ لِأَمِّ الْحَوِيثِ وَالرِّيَابِ، وَرَوَى: لِي مِنَ الْبَيْضِ صَالِحٍ. (مغني اللبيب، مازن المبارك: 141).

من إضافة الظرف إلى الجملة، قال امرؤ القيس (ديوانه: 11):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَدَاوَى مَطِيَّتِي * * فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((ويوم عقرت))، حيث أضيف ((يوم)) إلى جملة (عقرت)، ويجوز إضافته إلى المفرد. (رصف المباني: 349). وللام الجارة اثنان وعشرون معنى، منها التعليل كما في الشاهد.

وهو من الضرورة الشعرية

، قوله (ديوانه: 11):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ * * فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

والشاهد قوله: ((عنيزة))، حيث صرفه للضرورة الشعرية، وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، وذهب ابن هشام إلى أن بعض النحاة زاد تنوينًا سابقًا، وهو تنوين الضرورة، وهو اللاحق لما لا ينصرف كما ظاهر في البيت السابق. (المغني، مازن المبارك: 327).

ومن الأسماء المجرور بـ ((رَبِّ)) المقدرة، قوله (ديوانه: 12):

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ * * فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولِ

والشاهد فيه قوله: ((فمثلة حبلَى))، حيث جرَّ ((مثل)) بـ ((رَبِّ)) المقدرة بعد ((الفاء)). ذهب ابن هشام إلى أن تنفرد ((رَبِّ)) بوجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، ونعته إن كان ظاهرًا، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يُطابق المعنى إن كان ضميرًا، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرًا، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلًا، وبدونهن أقل. (المغني، مازن المبارك: 138).

ومن المصدر، قوله (ديوانه:12):

وَيَوْمًا عَلَى ظَهْرِ الْكَثِيبِ تَعَدَّرْتُ * * عَلَيَّ وَآلَتْ حَلْفَةً لَمْ تَحَلَّلْ

والشاهد فيه قوله: ((حلفَةً))، حيث نصب المصدر غير المؤكد لعامله بفعل محذوف من لفظه، والتقدير: حلفتُ حلفَةً. وقد تشددت العشيقة، وساءت عشرتها يومًا على ظهر الكثيب فحلفت حلفًا لم تستثن فيه أنها تهجريني. (همع الهوامع: 187/1).

ومن الترخيم، قال امرؤ القيس (ديوانه:12):

أَفَاطِمُ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ * * وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمَلِي

والشاهد فيه قوله ((أفاطمُ))، يريد أفاطمة، فرحّمه، وهذا الترخيم ورد كثيرًا في كلام العرب. وفي البيت شاهد آخر عند النحاة وهو همزة النداء للقريب مسافةً وحكمًا في قوله أيضًا: ((أفاطم)). (الجنى الداني:35). ونقل ابن الخباز عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب ((يا))، وهذا خرق لإجماعهم. وقوله (ديوانه: 14):

فَجَنَّتْ وَقَدْ نَصَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابَهَا * * لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَقَصِّلِ

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: ((وقد نصت))، حيث جاء الماضي المثبت المتصرف غير التالي ((إلا)) العاري من الضمير الواقع حالًا، جاء مقترنًا بالواو و((قد)).

وثانيهما: قوله: ((النوم))، حيث جرّه بلام التعليل، ولم ينصبه على المفعول لأجله؛ لأنَّ ((النوم)) وإن كان علّة لخلع الثياب، فإنَّ وقت الخلع قبل وقته، فلما اختلفا بالوقت جرَّ باللام، وقت النضو غير وقت النوم. (المعجم المفصل:778/2).

وقوله (ديوانه:16):

كَبِكْرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ * * غَدَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرُ الْمُحَلَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((المقناة البيضاء))، حيث يجوز في ((البياض)) الجرّ والرفع والنصب، فالجرّ كقولك: ((الحسن الوجه))، والنصب كقولك: ((الحسن الوجه))، على التشبيه بالمفعول به والرفع كقولك: ((الحسن الوجه)) على إرادة العائد.

قال أبو سعيد الضرير: سألني أبو دلف عن البكر أهي المقناة أم غيرها؟ قال: قلت: هي هي، قال: أضاف الشيء إلى صفته؟ قلت: نعم، قال أين؟ قلت: قد قال الله تعالى: ((... وَلَدَارُ الْأَخْرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ...))، (الأنعام:32). في الآية، اللام للابتداء، الدار: مبتدأ، والأخرة: صفة للدار، وخير: خبر للمبتدأ. (شرح المفصل: 91/6). ومن تخفيف الاسم، قال (ديوانه: 17):

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْرَاتٌ إِلَى الْعَلَا * * تَضِلُّ الْمَدَارِي فِي مُتْنِي وَمُرْسَلِ

والشاهد فيه قوله: ((المداري))، وأصله ((المداري))، ففتح الراء للتخفيف. ويروي: ((تضلُّ العِقاَصُ))، (المقاصد النحوية: 587/4)، و(المعجم المفصل: 775/2).

ومن جرّ الاسم بواو ربّ، قال (ديوانه: 18):

وَأَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْحَى سُذُولَهُ * * عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

والشاهد فيه قوله: ((وليل))، حذفته منه ((رب))، وبقي عملها بعد الواو. (المقاصد النحوية: 338/3). ولا تدخل واو رُبَّ إلا على منكر، ولا تتعلق بمؤخر، والصحيح أنها واو العطف، وأنّ الجرّ برُبَّ محذوفة خلافاً للكوفيين والمبرد، وحجتهم افتتاح القوائد بها. (الموضع السابق:).

ومن نداء ما لا يعقل، قال (ديوانه: 18):

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي * * بِصُبْحٍ وَمَا الْإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْتَلِ

والشاهد فيه قوله: ((أيها الليل))، فإنّه نداء وخطاب لما لا يعقل، وهو الليل، وليس اسم صوت، لكونه لا يشبه اسم الفعل. والنداء ما لا يعقل جائز في كلام العرب على سبيل المجاز أو التمني، كما قال أبو النجم العجلي:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فسيحًا * * إلى سليمان فنستريحا

قوله ((ناق))، مرخّم ناقة، يا ناق: منادى مبني على الضم في محل نصب. وعنقًا: مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لموصوف محذوف والتقدير: سيري سيرًا عنقًا.

ويستشهد النحاة في قوله: ((فنستريح))، حيث نصب المضارع هو ((نستريح)) بـ ((أن)) مضمرة وجوبًا، بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر (سيري)، (الأشموني: 3م302).
ويروى: ((فيك بأمل))، وفي هذه الرواية شاهد مجيء ((في)) بمعنى ((من)). (المعجم المفصل: 2/764).
قال امرؤ القيس في (ملحق ديوانه: 372):

كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ * * وَمَنْ يَحْتَرْتُ حَرْتِي وَحَرَّتْكَ يَهْزِلُ

والشاهد في قوله: ((كلانا إذا ما نال))، حيث عاد الضمير في ((نال)) إلى ((كلا)) مفردًا، فلو كانت ((كلا)) و((كلتا)) متبيين حقيقة لم يجز عود الضمير المفرد إليهما، ويجوز عودة الضمير عليهما مثني؛ لأنهما مفردتان لفظًا مثلتان في المعنى، والإفراد هو الأكثر، والبيت ورد في ديوان تأبط شراً، وفي (خزانة الأدب: 1/134).
ومن الاسم المجرور، قال (ديوانه: 19):

مَكْرٍ مَفْرٍ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعَا * * كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ

والشاهد فيه قوله: ((من عل))، حيث وردت لفظة ((عل)) معربة مجرورة بـ ((من))، وسبب إعرابها أنه لم يقصد بالعلو معيّنًا، وإنما قصد علوًا ما. (الكتاب: 2/309)، و(المغني: 155)، مَكْرٍ مَفْرٍ إِخٍ، بكسر الميم فيهما، على وزن ((مفعل)) وهو من أوصاف المبالغة. ((عل)) اسم بمعنى فوق، التزموا أمرين: أحدهما: استعماله مجرورًا بـ ((من))، والثاني: استعماله غير مضاف؛ فلا يقال: ((أخذته من عل السطح))، كما يقال: ((من علوه، ومن فوقه))، ويرى ابن هشام قد وهم في هذا جماعة منهم الجوهري، (المغني: 155).

ومن الاسم المكسور أوله، قال امرؤ القيس (ديوانه: 21):

لَهُ إِطْلًا ظَبْيِي وَسَاقًا نَعَامَةٍ * * وَإِرْخَاءَ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَنْغِلٍ

والشاهد فيه قوله: ((إطل))، حيث جاء هذا الاسم على وزن ((فعل))، وقيل كسر الطاء إتباع. (شرح المفصل:

112/6).

وقوله (ديوانه: 22):

فَطَلَّ طَهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ * * صَفِينَفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والشاهد فيه قوله: ((صفيف شواء أو قدير))، حيث عطف ((قدير)) بالجرِّ على ((صفيف)) المنصوب، توهم جرَّه بالإضافة فعطف عليه بالجرِّ، وهذا على مذهب الكوفيين، وأوَّله المغاربة بأنَّه على حذف مضاف، والتقدير: أو طابخ قدير، فحذف المضاف الأوَّل. (المعجم المفصَّل: 767/2)، و(شرح المعلمات العشر: 38). وأيضاً أجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور كما في الشاهد السابق. التقدير المطبوع في القدر، وهو عندهم عطف على صفيف، وخرَّج على أنَّ الأصل ((أو طابخ قدير))، ثم حذف المضاف وأبقى جرَّ المضاف إليه كقراءة بعضهم قوله تعالى: ((والله يُريدُ الآخرة))، أي: دار الآخرة، (الأنفال: 67). بالخفض، أو أنَّه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار، أو توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة.

ومن ترخيم المنادى، قال امرؤ القيس (ديوانه: 24):

أَصَاحِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضُهُ * * كَلْمَحِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((أصاح)) يريد ((أصاحب)) فرخَّمه لكثرة استعماله، هذا الترخيم جائز في النداء. وروي: ((أحار))، ويبدو كلاهما ترخيم شاذ. ويرى المبرِّد لا يجوز ترخيم النكرة مطلقاً، وسيبويه يجيزه إذا كان في آخرها هاء، وأجابوا: بأنَّ الشاعر كأنَّه قال: يا أيُّها الصاحب، أو يا أيُّها الحارث. (الكتاب: 252/2).

وقال امرؤ القيس (ديوانه: 24):

قَعْدْتُ لَهُ وَصُحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحِ * * وَبَيْنَ الْعَذِيبِ بُعْدَ مَا مُتَأَمَّلِي

والشاهد قوله: ((بعد ما متأملي))، حيث يجوز على أحد تأويلين: أحدهما: أن يكون أصله: ((بعْدُ)) بضم العين أصالةً، ألحق بفعل المدح والتعجب، ثمَّ حُذفت الضمة تخفيفاً.

والثاني: أن يكون سكون العين أصلياً، وتكون ((بعْدُ)) ظرفاً، لا فعل مدحٍ وتعجب. (شرح شواهد الشافية: 39). و (المعجم المفصَّل: 790/2). وروي بضمها، والأصل: يا بعد متأملي، وهذا نداء ومعناه التعجب.

وقوله (ديوانه: 25):

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَائِنِ وَبَلِّهِ * * كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلِ

والشاهد قوله: ((مزمل))، أنَّه صفة لكبير، فكان حقُّه الرفع، ولكنه صار مجروراً لمجاورته لِ ((أناس)) تقديرًا لا لِ ((بجاد))، لتأخره عن ((مزمل)) في الرتبة. فالمجاورة على قسمين: حقيقية، وتقديرية كما في هذا البيت. (المعجم

المفصل: (794/2). وقال شراح المعلمات ومن تبعهم: جرّ ((مزملًا)) على الجوار لـ ((بجاد))، حفّه الرفع؛ لأنّه نعت لـ ((كبير)).

والخلاصة، ورد الشاهد الاسمي في ديوان امرئ القيس عشرون بيتًا. وهذا يعتبر نسبة كبيرة من الشاهد النحوي في الديوان. وهذه النسبة تؤكد صحة القول أكثر من نصف الكلمات العربية أسماءً، وقد جاء في هذه الأبيات جميع أنواع إعراب الاسم الثلاثة: الرفع والنصب والجرّ. وأجزاء الكلام الثلاثة: الاسم وقد مرّ بنا، وفي المطلب القادم، نعرف عدد الأبيات من الشاهد الفعلي في ديوان امرئ القيس، وبعده نعرف الشواهد الحرفية - إن شاء الله-

المبحث الثالث: الشواهد الفعلية:

ومن الشواهد الفعلية، قال امرؤ القيس (ديوانه: 15):

إِذَا التَّقَنَّتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا * * نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَّا الْقَرْنُفَلِ

في البيت شاهدان: أولهما قوله: ((تضووع ريحها نسيم الصبا))، يريد تضووع ريحها تضووعًا مثل تضووع نسيم الصبا، فحذف ما قبل ((نسيم))، وأقامه مقام المصدر الأول.

وثانيهما: أنّ قوله: ((بريّا))، صفة من معنى ((رويت)). وكان الأصل فيه: رائحة ريّا، أي ممتلئة طيبًا. ولو كانت

اسمًا لكانت ((روى))؛ لأنّ أصلها ((رؤيا))، فتبدل الياء واوًا، ثمّ تدغم بالواو. (الممتع في التصريف: 572/2)،

والمعجم المفصل: 785/2).

ومن الضرورة قوله (ديوانه: 13):

أَعْرَكَ مَنِّي أَنْ حُبَّكَ قَاتِلِي * * وَأَنْكَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

والشاهد فيه قوله: ((يَفْعَلُ))، والأصل: يَفْعَلُ، بالجزم، على أنه جواب الشرط، وكُسِرَت اللام لضرورة القافية. والحجازيون يقفون بزيادة مدّة سواءً قصدوا الترتم أم لا. (الخصائص: 130/3) وقوله: (ديوانه: 14):

فَجَنَّتْ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا * * لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةِ الْمُتَقَصِّلِ

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: ((وقد نضت))، حيث جاء الماضي المثبت المتصرف غير التالي ((إلا)) العاري من الضمير الواقع حالاً، جاء مقترناً بالواو و((قد)).

وثانيهما: قوله: ((النوم))، حيث جره بلام التعليل، ولم ينصبه على المفعول لأجله؛ لأنَّ ((النوم)) وإن كان علّة لخلع الثياب، فإنّ وقت الخلع قبل وقته، فلمّا اختلفا بالوقت جُرَّ باللام. (المعجم المفصّل: 779/2). والبيت قد مرّ في الشواهد الاسمية، وتمّ بيانه

ومن الفعل في تعدد الحال، قال (ديوانه: 14):

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا * * عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ

والشاهد فيه قوله: ((خرجت بها أمشي إرخ))، حيث روى: تمشي بالتاء، وفيها الشاهد مجيء حالين من اسمين بحسب الترتيب، فأمشي حال من الفاعل، وتجرُّ حال من المفعول وهو بها، الباء للتعدية، ومرحّل يُروى بالجيم والحاء. (شرح المعلقات العشر: 29).

حيث جاءت الجملة الأولى حالاً من الضمير في ((خرجت))، وجاءت الثانية حالاً من الضمير في ((تجرُّ))، وذلك على الترتيب صاحبها معتمداً في ذلك على قيام القرينة؛ لأنّ قوله: ((أمشي)) منكر، وقوله: ((تجرُّ)) مؤنث، والحال يجب أن يطابق صاحبه. (المعجم المفصّل: 769/2). ومن الحال ما يحتمل التعدد والتداخل، نحو: ((جاء زيداً ركباً ضاحكاً))، فالتعدد على أنّ يكون عاملهما ((جاء))، وصاحبهما ((زيد))، والتداخل على أنّ الأولى من زيد وعاملها جاء. والثانية من ضمير الأولى وهي العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال. أما قولك: ((لقيته مُصْعِداً مُنْحَدِراً)) فمن التعدد، لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول والثانية من الفاعل، ولا يحتمل على العكس إلا بدليل كقول الشاعر في البيت السابق. (المغني: 525).

ومن فعل أمر، قال (ديوانه: 15)، وخزانة الأدب: 43/11):

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوْلِيَنِي تَمَائِلَتْ * * عَلَيَّ هَضِيمَ الكَشْحِ رِيًّا الْمُخْلَخِلِ

والشاهد فيه قوله: ((هاتي))، فإنه فعل أمر بدليل قبوله ياء المخاطبة ودلالته على الطلب، خلافاً للزمخشري الذي يرى أنه اسم فعل، والمعروف أن اسم لا يقبل علامات فعله. (شرح شذور الذهب: 28). ويروى: ((هَصَرْتُ بِقَوْدِي رَأْسَهَا))، ويبدو هذه الرواية هي الصحيحة.

وجاء استعمال فعل ((أعطى)) دون همزة، قال (ديوانه:17):

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْ كَأَنَّهُ * * أَسَارِيْعُ ظَبِيٍّ أَوْ مَسَاوِيِكُ إِسْجَلِ

والشاهد فيه قوله: ((وتعطو))، حيث استعمل الفعل ((أعطى)) من غير همزة، وتدخل عليه الهمزة للنقل. والمعنى: تتناول الأشياء ببنان ناعم غير غليظ، كأن تلك الأنامل هذا النوع من الدود أو هذا الصنف من المساويك المتخذة من شجر الإسحل، (شرح المعلقات العشر: 32).

ومن اقتران المضارع ب ((قد))، قال (ديوانه:19):

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا * * بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ

والشاهد فيه قوله: ((وقد أغتدي))، حيث جاءت ((قد)) مع الفعل المضارع للتحقيق، هذا قليل، والأكثر أن تأتي معه للتوقع، (المعجم المفصل: 788/2).

ونحو قولهم: ((جاء زيدٌ والشمسُ طالعة))، إنَّ الجملة الاسمية حال، مع أنَّها لا تتحل إلى مفرد، لا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة. فقال ابن جنِّي تأويلها: ((جاء زيدٌ طالعةُ الشمسُ عند مجيئه))، يعني فهي كالحال والنعته السبببين، ك ((مررتُ بالدار قائماً سكانها، وبرجل قائم غلمانه))، (الخصائص: 220/2).

وردت الشواهد الفعلية في معلقة امرئ القيس في سبعة أبيات. وفي المطلب الرابع - إن شاء الله - سوف نرى الشواهد الحرفية.

المبحث الرابع:

الشواهد الحرفية:

من حرف الفاء، قال امرؤ القيس (ديوانه:8):

قَفَا نَبْكَ مِنْ نِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ * * بِسْفُطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

والشاهد فيه قوله: ((فَحَوْمَلٍ))، حيث جاءت الفاء بمعنى الواو غير مفيدة الترتيب. وقيل هي على أصلها، والمعنى: بين أماكن الدخول، فأماكن حومل، فالبيت يؤوّل على حذف المضاف. (المعجم المفصّل: 790/2).

ترتيب الفاء نوعان:

أحدهما: الترتيب المعنوي كما في نحو: ((قام زيدٌ فعمرو))، وذكرى وهو عطف مُفصّل على مُجمل، نحو قوله تعالى: ((فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ))، (البقرة: 36). وقوله: ((وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي))، (هود: 45).

والثاني: التعقيب، وهو في كل شيء بحسبه، ألا ترى أنه يقال: ((تزوج فلانٌ فولد له))، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل، وإن كانت متطاوله. ويرى الأصمعي أن الصواب: الفاء في ((فحومل)) بالواو؛ لأنه لا يجوز ((جلستُ بين زيد فعمرو))، وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل، كما يجوز ((جلستُ بين العلماء فزهاد))، (المعني: 162). وقال بعض البغداديين: الأصل ((ما بين)) فحذف ((ما)) دون ((بين)). ويبدو أن الصحيح هنا الفاء للترتيب موضع فموضع حومل.

وذهب بعضهم إلى أن الفاء قد تأتي لمطلق الجمع، كالواو، وقال به الجرمي في الأماكن والمطر خاصة، كقولهم: عفا مكانٌ كذا فمكانٌ كذا، وإن كان عفاءهما في وقت واحد. ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان نزوله في وقت واحد، مثل قول النابغة الذبياني (ديوانه، دار صادر: 78):

عَفَا حُسًا مِنْ فَرْتَنَى الْفَوَارِعُ * * فَجَنَّبَا أُرَيْكَ فَالتَّلَاغُ الدَّوَاغُ

وقد اتضح، ممّا سبق من هذه الأقوال، أنّ ما ذكره بعضهم من الإجماع على أنّ الفاء للتعقيب غير صحيح. ويبدو الترتيب بالفاء على نوعين: ترتيب في المعنى، وترتيب في الذكر.

ومن ((لا)) الناهية، قال (ديوانه: 9):

وُفُوًّا بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيئُهُمْ * * يَفُؤُلُونَ لَا تَهْلِكُ أَسَى وَتَجَمَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((لا تهلك))، حيث جاءت ((لا)) جازمة ناهية وهذا كثير في كلام العرب. وقوله: ((وقوفاً بها صحبي إلى))، (المعجم المفصل: 793/2). وقوفاً: حال من صحبي، وعامله قفا، وقيل هو مصدر، وقوفاً وقوف صحبي بها على مطيهم.

ومن حرف الاستفهام، قال (ديوانه:9):

وإنَّ شِفَائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ * * فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مَن مَعْوَلٍ

والشاهد فيه أن ((هل))، يراد الاستفهام بها النفي لصحة العطف؛ لأنَّ الإنشاء لا يعطف على الخبر. وروي سيبويه شفاء بالتكثير، وهو عنده شاهد على تكثير اسم إنَّ، وكان يكون اسمها؛ لأنها موصوفة بمهراقة، وأصلها مراقبة من الإراقة والهاء زائدة. (شرح أبيات سيبويه: 449/1).

وقوله في ما الزائدة (ديوانه:12):

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ * * بِشَقِّ وَتَحْتِي شِقُّهَا عِنْدَنَا لَمْ يُحْوَلِ

والشاهد فيه قوله: ((إذا ما بكى))، يريد: إذا بكى، فزاد ((ما))، وروي: انحرفت، وروي: وشقَّ عندنا، (همع الهوامع: 77/2).

ومن حرف ((لو))، قال (ديوانه:13):

تَجَاوَزْتُ حُرَاسًا عَلَيْهَا وَمَعَشْرًا * * عَلَيَّ حِرَاصٍ لَوْ يُسْرُونَ مَقْتَلِي

والشاهد فيه قوله: ((لو يسرون مقتلي))، حيث جاءت ((لو)) للتمني بمنزلة ((ليت)) في المعنى لا في اللفظ والعمل. وقوله: ((تجاوزت حراساً عليها))، ووي: ((تخطيت أبواباً إليها)). وروي حراساً: أحراساً. (شرح المعلمات العشر: 28).

وأكثرهم لم يثبت ورود ((لو)) مصدرية، والذي أثبه الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء وابن مالك. (المغني: 259). ويقول المانعون في نحو قوله تعالى: ((يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ))، (البقرة: 96): إنها شرطية، وإنَّ مفعول ((يود)) وجواب ((لو)) محذوفان، والتقدير: يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك، ولا خفاء بما في من التكلف.

ومن زيادة الواو، قال امرؤ القيس (ديوانه: 787/2):

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَأَنْتَحَى * * بِنَا بَطْنُ حَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنَقَلِ

اختلف النحاة في الواو من قوله: ((وانتحى إلى إلخ))، يرى الفراء وابن قتيبة والرماني والهروي والطبرسي أن جواب ((لما)) الفعل ((انتحى))، والواو فيه زائدة، كذا نقلوا عن الكوفيين وأبو عبيدة، والمعنى عندهم: فلما جاوزنا ساحة القوم، وخرجنا من بين البيوت صرنا إلى أرض مطمئنة بين كثبان الرمال المتلبدة، وهو خير مكان يلجأ إليه العشاق، بعيدين عن أعين الناس في الصحراء.

ونسبوا إلى البصريين أن الواو عاطفة و((انتحى)) معطوف على قوله: ((أجزنا))، وجواب الشرط محذوف، تقديره: ((لنا منانا))؛ والبصريون لا يجوزون زيادة الواو بعد ((لما))، يبدو أن الواو في هذا البيت زائدة كما ذهب إليه الكوفيون، والفعل ((انتحى)) جواب ((لما)).

ذكر صاحب: ((رصف المباني)) في معاني ((عَنْ)) أن تكون بمعنى الباء. قال: نحو قولك: قمتُ عن أصحابي، أي بأصحابي، (رصف المباني: 269). ومن حرف ((عَنْ))، قال (ديوانه: 16):

تَصَدُّ وَتُبْدِي عَنْ أَسِيلٍ وَتَنْقِي * * بِنَاظِرَةٍ مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مُطْفَلِ

والشاهد فيه قوله: ((عن أسيل))، يريد بأسيل، فجاءت ((عن)) بمعنى الباء. روي: عن شتيت، ومعناه عن ثغر متفرق النابات. وأسيل: بمعنى طويل، وهو صفة الخد محذوف، (شرح المعلقات العشر: 31).

وأيضاً من ((عَنْ))، قال (ديوانه: 17):

وَنُضْجِي فَتَيْتُ الْمِسْكِ فَوْقَ فِرَاشِهَا * * نُوُومُ الضُّحَى لَمْ تَنْتَطِقْ عَنْ تَفْضُلِ

والشاهد فيه قوله: ((عن تفضل))، حيث جاءت ((عن)) بمعنى ((بعد)). (سر صناعة الإعراب: 575/2). ويروى: يضحى بالمشاة التحتية، وعلى الروايتين فأضحى تامة؛ لأنَّ المعنى أنَّها تكون وقت الضحى كذلك. وفيت مبتدأ وخبره فوق، والجملة حالية وحذفت منها الواو الرابطة، لأنَّهم يستحسنون حذفها من الجملة الاسمية، (شرح المعلقات العشر: 32).

ومن الواو، قال (ديوانه):

فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ * * وَأَزْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءً بِكُلِّكَ

والشاهد فيه أنّ الواو لم تدل على الترتيب؛ البعير سقط بكلّله أوّلاً، ثمّ بعجزه، ثمّ بجوزه، وهو وسطه. (المعجم المفصّل: 788/2). والباء في قوله: ((نأء بكلل))، للتعدية، وكذلك: ((تمطى بصلبه))، استعار ليل صلباً واستعار لظوله لفظ التمطي ليلائم الصلب، واستعار لأوائله لفظ الكلل ولما أخيره الأعجاز.

ومن معاني اللام الجارة التعجب المجرد عن القسم، وتستعمل في النداء، كقولهم: ((يا لئماء))، و((يا للعُشب))، إذا تعجبوا من كثرتها، كقول امرئ القيس، (ديوانه: 19):

فَيَا لَكَ مَنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ * * بِكَلِّ مَعَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَدَيْهِ

والشاهد فيه قوله: ((فيا لك من ليل))، حيث جاءت اللام للتعجب في باب النداء.

وقولهم: ((يا لك رجلاً عالماً))، وفي غيره كقولهم: ((لله درّه فرساً، والله أنت))، (المغني: 212). وكقول الأعشى ميمون، (ديوانه: 135):

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَفَتْقَارٌ وَثَرَوَةٌ * * فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا

ومن ((من))، قال (ديوانه: 21):

كَأَنَّ عَلَى الكَفَّيْنِ مِنْهُ إِذَا انْتَحَى * * مَدَاكُ عَرُوسٍ أَوْ صِلَايَةُ حَنْظَلٍ

والشاهد فيه قوله: ((كأنّ على الكفّين منه))، حيث يستدلّ منه أنّ ((من)) تُقدّر بين المضاف والمضاف إليه، وليس الثاني بعضاً من الأوّل، ولا يصحّ الإخبار به، وذلك بدليل ظهورها هنا. (همع الهوامع: 46/2).

قد وردت الشواهد الحرفية في معلقة امرئ القيس اثنا عشر بيتاً، فيها حروف العطف، والنهي، والاستفهام، والتمني، والجرّ، والحروف الأصلية والزائدة.

المبحث الخامس: شواهد الجملة:

من إضافة الظرف إلى الجملة، قال امرؤ القيس (ديوانه:11):

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِغَدَارِي مَطِيَّتِي * * فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((ويوم عقرت))، حيث أضيف ((يوم)) إلى الجملة، ويجوز إضافته إلى المفرد. (رصف المبانى:349). وقد ورد هذا البيت في الشواهد الاسمية.

ومن جملة الحال، قال (ديوانه:14):

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا * * عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلٍ مَرِطٍ مُرَحَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((أمشي تجر إالخ))، حيث روى: تمشي بالتاء، جاءت الجملة الأولى حالاً من الضمير في ((خرجت))، وجاءت الثانية حالاً من في ((تجر))، وذلك ترتيب صاحبها، معتمداً في ذلك على قيام القرينة؛ لأنّ قوله: ((أمشي)) مذكر، وقوله: ((تجر)) مؤنث، والحال يجب أن يطابق صاحبه. (المعجم المفصل:769/2).

ومن الجملة الحالية، قال (ديوانه:18):

تَسَلَّتْ عَمَائِيَّاتُ الرِّجَالِ عَنِ الصَّبَا * * وَلَيْسَ فُؤَادِي عَن هَوَاكِ بِمُنْسَلِ

والشاهد فيه قوله: ((وليس فؤادي إالخ))، حيث جاءت الجملة الحالية المصدرية بـ ((ليس))، مقترنة بالواو دون أن تتضمن الضمير الذي يعود إلى صاحب الحال، والأكثر اقترانها بالواو مع تضمّنها الضمير. (شرح عمدة الحافظ:459).

ومن جملة الحال الماضية، قال (ديوانه: 21):

دَرِيرٍ كَخْدُرُوفِ الْوَالِدِ أَمْرَهُ * * تَتَابُعُ كَفَيْهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ

والشاهد فيه قوله: ((أمره))، حيث جاءت جملة الحال الماضية المتضمّنة ضميراً يعود على صاحب الحال، وهي ليست تالية لـ ((إلا))، ولا متلوّة لـ ((أو))، جاءت خالية من الواو و ((قد))، وهذا جائز. (المعجم المفصل:778/2)، و(الدرر:62/9).

ومن الجمل الحالية أيضاً، قاله (ديوانه:22):

فَالْحَقَّةُ بِالْهَادِيَاتِ وَدُونَهُ * * جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزَلْ

والشاهد فيه قوله: ((ودون جواحرها))، جملة حالية، لا الظرف وحده حال والمرفوع بعده فاعله، خلافاً لمن زعمه في نحو: ((جاءني عليه جبّة وشي))؛ لأنّه لو كان من الحال المفردة لامتنعت الواو، فإنّها لا تكون مع الحال المفردة، فلمّا ذكرت في بعض المواضع عُرف أنّ الجملة حال لا الظرف وحده، وقوله: ((فألقه الهاديات))، روي فألقنا، وهي رواية الخطيب، قال: والهاء في قوله: ((فألقه))، يحتمل أن تكون للفرس، أو ألحق الغلام الفرس، ويحتمل أن تكون للغلام، أي ألحق الفرس الغلام، (خزانة الأدب: 3 / 241).

خاتمة:

توصل البحث إلى بعض النتائج والتوصيات التي يمكن أن تسهم في ميدان الدرس النحوي واللغوي، وذلك على

النحو التالي:

أ- نتائج الدراسة:

- 1- بلغت الشواهد النحوية في معلقة امرئ القيس أربعة وأربعون شاهداً، وتعتبر هذه النسبة عالية مقارنة بعدد أبيات المعلقة اثنان وثمانون بيتاً، وذلك يعكس اهتمام النحاة بشعر امرئ القيس.
- 2- وقد عني النحاة واللغويون بالشعر الجاهلي عامة وشعر امرئ القيس بخاصة؛ لأنّه قمة ما وصلت إليه العربية من قوة الأسلوب، وروعة التعبير والبيان والفصاحة.
- 3- وشملت هذه الشواهد جميع أقسام الكلمة: (الاسم والفعل والحرف)، والجملة العربية: (الاسمية والفعلية).
- 4- ورد الشاهد الاسمي في ديوان امرئ القيس عشرون بيتاً. وهذا يعتبر نسبة كبيرة من الشاهد النحوي في الديوان. وهذه النسبة تؤكد صحة القول أكثر من نصف الكلمات العربية أسماء، وقد جاء في هذه الأبيات جميع أنواع إعراب الاسم الثلاثة: الرفع والنصب والجرّ.

5- وردت الشواهد الفعلية في معلقة امرئ القيس سبعة أبيات فقط، والشواهد الحرفية اثنا عشر بيتاً، ومن شواهد الجملة خمسة أبيات فقط .

6- ومن نتائج الدراسة التعدد والاختلاف في رواية البيت الواحد؛ ممّا يعني كثرة آراء النحاة واللغويين حول بيت الشاهد.

7- يمثل الشاهد النحوي في معلقة امرئ القيس في دائرة اهتمام النحاة واللغويين وكلّ المتخصصين في مجال اللغة العربية وآدابها؛ لما يجدونها من القضايا النحوية واللغوية والبلاغية.

ب- التوصيات:

1- يوصي الباحثان الدارسين والباحثين بدراسة الشواهد النحوية دراسة مستقلة عن كتب النحو واللغة حتى يسهل الوصول إليها، ومعرفة أسرارها.

2- يوصي الباحثان الدارسين والباحثين بدراسة حروف المعاني في شواهد نحوية مستقلة ؛ لأنّ الدراسات في هذا الجانب قليلة.

3- كما نوصي كل المهتمين باللغة العربية الى ضرورة البحث في الموضوع التي تدخل فيها معظم فروع اللغة الربية باعتبارها مكملة لبعضها البعض ، وأن يضعوا في اذهانهم أن الاهتمام بدراسة فرع من فروعها دون الاهتمام بالفروع الاخرى لا يمكن الباحث والقارئ من الفهم السليم والصحيح للنصوص العربية .

المصادر والمراجع:

1- المصحف الشريف.

2- الأسترايادي، (رضي الدين محمد بن الحسن)، شرح شواهد شافية بن الحاجب، محمد نور وآخرون، (بيروت: دار الكتب العلمية)، (د.ت).

3- الأشموني، (محمد بن علي)، (1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1).

4- امرؤ القيس، (حجر بن الحارث بن عمرو)، (1958م)، ديوان الشعر، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، (مصر).

5- البغدادي، (عبدالقادر بن عمر)، (1989م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3).

6- تأبط شرًا، (ثابت بن جابر)، ديوان الشعر، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب الإسلامي، (ط1، 1984م).

7- ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، المنصف، (شرح أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله الأمين، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بمصر، (ط1، 1954م).

8- ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، سر صناعة الإعراب، تحقيق السقا ورفاقه، الحلبي، 1954م.

9- ابن جني، (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، (بيروت: دار الكتاب العربي)، (د.ت).

10- الزوزني، (الحسين بن أحمد بن الحسين)، شرح المعلقات السبع، تحقيق طه عبدالرؤف سعد، (القاهرة: دار الحرم للتراث، ط2، 1435هـ - 2014م).

11- ابن السراج، (محمد بن السري)، أصول النحو، تحقيق د/ عبدالمحسن الفتلي، (القاهرة: 1970م).

12- سيبويه، (عمرو بن عثمان بن قنبر)، (1988م)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط2).

13- السيرافي، (يوسف بن أبي سعيد)، شرح أبيات سيبويه، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، (لا ط، 1979م).

- 14- السيوطي، (عبدالرحمن بن الكمال)، (1327هـ)، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ط1).
- 15- الشنقيطي، (أحمد بن الأمين)، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، تحقيق محمد عبدالقادر الفاضلي، شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: (بيروت: المكتبة العصرية، 2014م).
- 16- العيني، (محمود بن أحمد)، المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية، (بيروت: دار صادر). (د.ت).
- 17- ابن عصفور الإشبيلي، (علي بن مؤمن)، الممتع في التصريف، تحقيق فخرالدين قباوة، (بيروت: دار الأفاق الجديدة، ط4، 1979م).
- 18- ابن عقيل (بهاء الدين بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل المصري)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، (بيروت: المكتبة العصرية، 1426هـ - 2005م).
- 19- الفراء، (أبو زكريا يحيى بن زياد) (ت 207)، تحقيق نجاتي والنجار، دار الكتب المصرية، (د.ت).
- 20- القرشي، (أبو زيد محمد بن أبي الخطّاب)، جمهرة أشعار العرب، تحقيق صلاح الدين الهوارى، (بيروت: ط1، 2009م).
- 21- المالقي، (أحمد عبدالنور)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، (دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط1، 1975م).
- 22- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن مالك)، شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، تحقيق رشيد عبدالرحمن العبيدي، نشرة لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية، (ط1، 1977م).
- 23- المرادي، (الحسن بن القاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخرالدين قباوة، و محمد نديم فاضل، منشورات محمد علي بيضون، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ - 1992م).
- 24- النابغة الذبياني، (زياد بن عمرو بن معاوية)، ديوان الشعر، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة: دار المعارف، 1977م).
- 25- ابن هشام، (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، (بيروت: دار الفكر، ط1، 1425هـ - 2005م).



26- ابن هشام، (عبدالله جمال الدين بن يوسف)، شرح شذور الذهب، رتبه وعلق عليه وشرح شواهد عبدالغني الدقر، دار الكتب العربية، لا ت، لا ط.

27- أبو الهلال العسكري، (الحسن بن عبدالله)، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد إبراهيم أبو فضل، المكتبة العصرية، (صيدا: 1986م).

28- يعقوب، (إميل بديع)، المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1990م).

29- ابن يعيش، (موفق الدين يعيش بن علي)، شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبّي). (د.ت).

مواقع الانترنت:

1- (ar...spip<[https:// www.oudnad.net](https://www.oudnad.net)).

2-(Islamweb.net).

3- (journals.ekb.eg article-27...<<https://journals.ekb.eg>).